

Distr.: General
25 July 2003
Arabic
Original: French



مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية،
وإذ يعيد تأكيد التزامه باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول
المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،
وإذ يعيد أيضا تأكيد التزام جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة
الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي أسلوب آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم
المتحدة ومبادئها،
وإذ يقلقه استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو
الديمقراطية، وإذ يؤكد من جديد في هذا الصدد التزامه باحترام سيادة جمهورية الكونغو
الديمقراطية على مواردها الطبيعية،
وإذ يرحب بإبرام الاتفاق العام الشامل بشأن فترة الانتقال في جمهورية الكونغو
الديمقراطية، (الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، وما تلاه من إنشاء
حكومة الوحدة الوطنية والانتقال،
وإذ يشعر بالقلق إزاء استمرار عمليات القتال في شرقي جمهورية الكونغو
الديمقراطية، وبخاصة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي إيتوري، وإزاء ما يصاحبها من
انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي،
وإذ يشير إلى أنه من واجب جميع الأطراف التعاون من أجل النشر الكامل لبعثة
الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،



وإذ يعرب مجددًا عن تأييده لقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات المنتشرة في بونيا، وإذ يشدد على ضرورة كفاءة استبدال القوة بشكل فعال وفي التوقيت المناسب، كما هو مطلوب في القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، من أجل الإسهام على أفضل نحو في إحلال الاستقرار في إيتوري،

وإذ يحيط علماً بالتقرير الخاص الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/566) وبما جاء فيه من توصيات،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتقرير بعثة مجلس الأمن في وسط أفريقيا المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/653)،

وإذ يلاحظ أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يعرب عن ارتياحه لإعلان الدستور الانتقالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والانتقال في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ويشجع الأطراف الكونغولية على اتخاذ القرارات اللازمة حتى يتسنى للمؤسسات الانتقالية البدء في ممارسة عملها بفعالية، ويشجعها أيضاً في هذا الصدد على أن تُشرك المؤسسات الانتقالية ممثلين عن المؤسسات المؤقتة المنبثقة عن لجنة إيتوري لإحلال السلام؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛

٣ - يلاحظ مع التقدير التوصيات الواردة في التقرير الخاص الثاني للأمين العام، ويأذن بزيادة قوام القوة العسكرية لبعثة الأمم المتحدة ليلبلغ ١٠ ٨٠٠ فرد؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمن، عن طريق ممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المسؤول عن عقد اللجنة الدولية للدعم في فترة الانتقال، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسهيل تنسيق الأنشطة الداعمة للانتقال مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى؛

٥ - يشجع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تقوم، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، بتقديم المساعدة خلال فترة الانتقال من أجل إصلاح قوات الأمن وإعادة إرساء صرح دولة تقوم

على سيادة القانون، والتحضير للانتخابات وإجرائها في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، و**يرحب** في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لدعم الانتقال والمصالحة الوطنية؛

٦ - **يقر** عملية النشر المؤقت لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعتمز القيام بها خلال الأشهر الأولى لإنشاء المؤسسات الانتقالية من أجل المشاركة في نظام للأمن متعدد الطبقات في كينشاسا، وفقا للقرارات من ٣٥ إلى ٣٨ من التقرير الخاص الثاني للأمين العام، و**يوافق أيضا** على إعادة تشكيل وحدة الشرطة المدنية التابعة للبعثة على النحو المبين في الفقرة ٤٢ من ذلك التقرير، و**يشجع** بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تواصل دعم تطوير الشرطة في المناطق التي هي في أمس الحاجة إلى ذلك؛

٧ - **يشجع** الجهات المانحة على دعم إنشاء وحدة شرطة كونغولية متكاملة و**يوافق** على أن تقدم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدة الإضافية التي قد تلزم لتدريبها؛

٨ - **يدين بشدة** أعمال العنف التي ترتكب بصورة منظمة ضد المدنيين، بما في ذلك المذابح وغيرها من الفظائع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، و**يؤكد** ضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، بمن فيهم من يشغلون مناصب قيادية، و**يحث** جميع الأطراف، بما فيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون حدوث مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وخاصة ضد المدنيين؛

٩ - **يؤكد من جديد** أهمية المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وفقا لما ينص عليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و**يشير** إلى ضرورة التصدي لمسألة ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات كأداة من أدوات الحرب، و**يشجع** في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تواصل معالجة هذه المسألة بقوة، و**يطلب أيضا** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تزيد من استخدام النساء كمراقبات عسكريات وكذلك للعمل بصفات أخرى؛

١٠ - **يؤكد من جديد** أن على جميع الأطراف الكونغولية احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأمن وسلامة السكان المدنيين؛

١١ - **يحث بشدة** حكومة الوحدة الوطنية والانتقال على أن تكفل إدراج مسألة حماية حقوق الإنسان وإرساء صرح دولة تقوم على سيادة القانون وهيئة قضائية مستقلة

ضمن أولى أولوياتها، بما في ذلك إنشاء المؤسسات اللازمة حسبما ورد في الاتفاق العام الشامل ويشجع الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على تنسيق جهودهما وذلك على وجه الخصوص من أجل مساعدة السلطات الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تضع نهاية للإفلات من العقاب، ويشجع أيضا الاتحاد الأفريقي على القيام بدور في هذا الصدد؛

١٢ - يعلن أنه يشعر **ببالغ القلق** إزاء الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد وبخاصة في المناطق الشرقية، **ويطالب** بأن تضمن الأطراف جميعها أمن السكان المدنيين وأن تمكّن بذلك بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من الوصول الكامل الفوري دونما عائق إلى فئات السكان المحتاجة؛

١٣ - **يدين بشدة** استمرار تجنيد واستخدام الأطفال في أعمال القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي إيتوري، **ويكرر** الطلب الموجه إلى جميع الأطراف في قرار مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بتقديم معلومات إلى الممثل الخاص للأمين العام عن التدابير التي اتخذتها لوضع نهاية لتجنيد واستخدام الأطفال في وحداتها العسكرية، وكذلك الطلبات المتعلقة بحماية الأطفال الواردة في القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) والقرارات اللاحقة له؛

١٤ - **يدين بشدة** استمرار الصراع المسلح في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة الانتهاكات الخطيرة لوقف إطلاق النار التي جرت مؤخرا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بما في ذلك على الأحص الهجمات التي شنها مؤخرا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، **ويطالب** بأن تقوم الأطراف كافة، دون تأخير أو شروط مسبقة، امتثالا **لاتفاق** بوجومبورا المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بفرض وقف كامل لأعمال القتال، وأن تنسحب إلى المواقع المتفق عليها في إطار خطتي كمبالا وهراري لفض الاشتباك، وأن تمتنع عن الإتيان بأي أعمال استفزازية؛

١٥ - **يطالب** بأن تكف جميع الأطراف عن التدخل بأي شكل في حرية تنقل أفراد الأمم المتحدة، **ويذكر** بأن جميع الأطراف ملزمة بإفساح المجال كاملا أمام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون قيود من أجل تنفيذ ولايتها، **ويطلب** إلى الممثل الخاص للأمين العام الإبلاغ عن أي نكوص عن هذا الالتزام؛

١٦ - **يعرب عن قلقه** لأن استمرار أعمال القتال في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية ينال بشدة من جهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية أو تسريحها أو إعادتها للوطن أو إعادة

إدماجها أو إعادة توطينها، المشار إليها في الفقرة ٩-١ من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815)، ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون مع البعثة، ويشدد على أهمية تحقيق تقدم سريع وكبير في هذه العملية؛

١٧ - يأذن لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تساعد حكومة الوحدة الوطنية والانتقال في نزع سلاح وتسريح المقاتلين الكونغوليين الذين يقررون طوعا المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان، ريثما يجري إرساء برنامج وطني في هذا المجال بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى المعنية؛

١٨ - يطالب بأن تكفل الدول كافة، وبخاصة دول المنطقة، بما فيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، عدم تقديم أي مساعدة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما المساعدة العسكرية أو المالية، إلى الحركات والجماعات المسلحة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

١٩ - يطالب بأن تفسح الأطراف كافة المجال كاملا أمام المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للوصول إلى جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك جميع الموانئ، والمطارات، ومهابط الطائرات، والقواعد العسكرية ومعابر الحدود، ويطلب إلى الأمين العام أن ينشر المراقبين العسكريين التابعين للبعثة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي إيتوري، وأن يبلغ مجلس الأمن بانتظام، عن وضع وتحركات الجماعات المسلحة، وعن المعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة وعن الوجود العسكري الأجنبي، لا سيما عن طريق مراقبة استخدام مهابط الطائرات في تلك المنطقة؛

٢٠ - يقرر أن تتخذ الدول كافة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، لفترة مبدئية مدتها اثنا عشر شهرا اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما يلزم من تدابير لمنع توريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو أدوات ذات صلة بالأسلحة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو تقديم أي مساعدة تتصل بالأنشطة العسكرية أو إسداء أي مشورة أو توفير أي تدريب في هذا الصدد، انطلاقا من أراضيها أو بواسطة مواطنيها أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، إلى جميع الجماعات الأجنبية والكونغولية المسلحة والمليشيات التي تعمل في إقليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري، وإلى الجماعات التي ليست أطرافا في الاتفاق العالمي الشامل؛

٢١ - يقرر أن التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢٠ أعلاه لا تنطبق على

ما يلي:

- الإمدادات الموجهة لكل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات المنشورة في بونيا، وقوات الجيش والشرطة الوطنية الكونغولية المتكاملة؛

- الإمدادات من المعدات العسكرية غير الفتاكة المعدة للاستخدام في الأغراض الإنسانية أو لأغراض الحماية فقط، وما يتصل بها من مساعدة وتدريب تقنيين والتي يخطر بها مسبقاً الأمين العام عن طريق ممثله الخاص؛

٢٢ - يقرر أن يستعرض مجلس الأمن، في نهاية مدة الاثني عشر شهرا المبدئية، الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبخاصة في شرقي البلد، بغية تحديد التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ أعلاه في حالة عدم إحراز تقدم كبير في عملية السلام، وبخاصة في إنهاء الدعم للجماعات المسلحة، ووقف فعال لإطلاق النار والتقدم في نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية وتسريحها أو إعادتها إلى الوطن أو إعادة إدماجها أو توطينها؛

٢٣ - يعرب عن عزمه على التدقيق في رصد الامتثال للتدابير الواردة في الفقرة ٢٠ والنظر في الخطوات اللازمة لكفالة رصد وتنفيذ هذه التدابير على نحو فعال، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية رصد؛

٢٤ - يبحث الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما رواندا وأوغندا، اللتان تحظيان بنفوذ لدى هذه الحركات والجماعات المسلحة العاملة في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن تمارس التأثير عليها بصورة إيجابية لكي تسوي هذه الحركات والجماعات المسلحة خلافاتها بالوسائل السلمية وتنضم إلى عملية المصالحة الوطنية؛

٢٥ - يأذن لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تتخذ في مناطق نشر وحداتها المسلحة، التدابير اللازمة التي ترى أنها في حدود قدراتها وذلك من أجل ما يلي:

- حماية أفراد الأمم المتحدة والمرافق والمنشآت والمعدات التابعة لها؛

- كفالة أمن أفرادها وحرية تنقلهم، بمن فيهم على وجه الخصوص الأفراد المشتركون في بعثات المراقبة أو التحقق أو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة التوطين؛
- حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني المهددين مباشرة بأعمال العنف البدني؛
- الإسهام في تحسين الأحوال الأمنية التي تقدم في إطارها المساعدة الإنسانية؛
- ٢٦ - **يأذن** لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام جميع الوسائل الضرورية للوفاء بمهام ولايتها في مقاطعة إيتوري، وبقدر ما تراه في مقدورها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛
- ٢٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشر في مقاطعة إيتوري في أقرب وقت ممكن القوة التعبوية البالغ قوامها لواء التي توضح الفقرات ٤٨ إلى ٥٤ من تقريره الخاص الثاني مفهوم عملياتها، ويشمل ذلك تعزيز وجود البعثة في بونيا بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٣، على النحو المطلوب في القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، على الأخص بهدف المساهمة في تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية وتحسين الحالة الإنسانية، وكفالة حماية المطارات والمشردين المقيمين في مخيمات، والمساهمة، إذا اقتضت الظروف ذلك، في كفالة أمن السكان المدنيين وأفراد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في بونيا وفي ضواحيها وفي نهاية الأمر في بقية أنحاء إيتوري بقدر ما تسمح به الحالة؛
- ٢٨ - **يدين** إداة قاطعة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والمصادر الأخرى للثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية **ويعرب عن اعترامه** ببحث الوسائل التي يمكن استخدامها من أجل إنهاء هذا الاستغلال **وينتظر باهتمام** التقرير الذي سيقدّمه قريبا فريق الخبراء بشأن هذا الاستغلال غير القانوني والعلاقة التي تربطه باستمرار أعمال القتال، **ويطالب** بأن تبدي الأطراف والدول المعنية جميعها تعاونها الكامل لفريق الخبراء؛
- ٢٩ - **يشجع** حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي على اتخاذ خطوات من أجل تطبيع العلاقات فيما بينها والتعاون من أجل كفالة الأمن المتبادل على امتداد حدودها المشتركة، **ويدعو** هذه الحكومات إلى أن تبرم فيما بينها اتفاقات حسن حوار؛
- ٣٠ - **يعيد تأكيد** وجوب عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا، تشارك فيه جميع حكومات المنطقة وجميع الأطراف الأخرى المعنية، وذلك في الوقت المناسب وتحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي، بغية تعزيز الاستقرار في المنطقة وتهيئة الظروف التي تمكّن الجميع من التمتع بالحق في العيش في سلام داخل الحدود الوطنية؛

- ٣١ - يعيد تأكيد تأييده بلا تحفظ للممثل الخاص للأمين العام وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة، وللجهود التي يواصلون بذلها من أجل مساعدة الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة على المضي قدما في عملية السلام؛
- ٣٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.